لزم ان يكون هذا الصانع فيه صانع وكذا هذا الصانع فيه صانع لزم الا يتقرر فيه شيء فيما يفعل
مع كونه فيما لا يزال حادثا ويلزم من كون الصانع حادثا ان يكون له محدث وهو المطلوب
بوكون محدث الصانع هو بعينه وجود الاله وهو المطلوب و نعم في المصنف رحمه
الله وجوب القدم له تقدم واستحالة ما يناقيه اذ يتعلم عن هذا لك فقال
واما بيان هذا وجوب القدم له تقدم فقوله معنى البيان القدم سابقا فلا حاجة لا
عادته هنا و قوله المؤلف ان ابين ولا كل هذا من تحرير فوا الاجمال ثم اوضح ذلك
بشرح كلام المصنف تفصيلا تقول ترتيبه لو لم يكن قديما لكان حادثا ولو
كان حادثا لافتقر الى محدث ولو افتقر الى محدث لافتقر محدثه الى محدث
اخر ثم كذلك فيلزم الدور او التسلسل لكن الدور والتسلسل مستحيلان
فيلزم من نفي قدمه استحالة ما اكر اليهما وهو افتقاره الى الاله الى محدث
وحيث استحال افتقاره الى الاله الى محدث استحال ما اكر اليه وهو حدوث الاله
وحيث استحال حدوث الاله ثبت قدمه وهو المطلوب بالاستقبة من هذا
وجب قدمه تقدم واستحالة ضده وهو العدوث ثم قال فلانه اي الله سبحانه
نه وتقدم يوضح فيما يأتي وجب الوجود لكل حادث اي جائز الوجود
لا نعدام والوجود في القدم والحدوث بلا واسطة بينهما في حق موجود
والدليل على انحصار الوجود في القدم والحدوث ان الوجود لا يخلو اما ان
يكون اجب الوجود او جائز الوجود وباركان واجب الوجود فهو القدم
وان كفر عدات الله تقدم فلانه الوجود به وان كان جائز الوجود فهو حادث
كذا جزم الغرض فثبت انحصار الوجود في القدم والحدوث واذا كان حادثا
يفتقر اي يحتاج الرجحدث اي لاعلة الحادث يفتقر الى محدث وجودا
ما لم تفرض مرتبة من محدث حادثا لا يفتقر الى محدث ومحدثه مثلا يفتقر الى محدث
ويلزم الدور او التسلسل وقد كلامه رحمه الله لو لم يكن تقرر فيما لكان حادثا
حادثا ولكان حادثا لا تقرر الى محدث ثم محدثه ان لم يكن محدثه الاول
ايضا الى محدث فان كان محدثه الاول الذي كان محدثا له لزم الدور وان كان
غيره لزم التسلسل اما لزم الاول يتسلسل ايضا من حيث ان محدثه محدث
يلزم عليه من تقدم الشيء على نفسه لان محدثه احد اجزاء علته التامة
كان احد جزئي علة الشيء يلزم ان يتقدم عليه والعلة على المعلول
عليه شيء مقدم على ذلك الشيء وبمثل ذلك يلزم ان يتقدم على نفسه
بمرتبتين او اكثر فيما يجب ان يتقدم به العلة فرع على العلة فرع الشيء يجب

ان يكون

ان يكون متقدما على ذلك الشيء بمرتبة و التسلسل وهو محال لانه متناه حوادث
الاول لهذا و حقيقة التسلسل ترتيب امور غير متناهية او توقف شيء على شيء
قبله في الوجود ثم كذلك الى غير نهاية وهو معنى قيل ايضا وبيانا لاستحالة
ظهر لانه يوجد الجميع بين المتضيفين هو الفراغ وعدم التقارب وبيان ذلك ان
وجود الحادث مشروط بانتهاء القدم في واحد قديم والا لكان حادثا ايضا فرض
مسئلة التسلسل انه ترتيب امور غير متناهية فيكون وجود كل منها موقوفا على وجود
لا محفوظ بالتسلسل مستحيل انهم يقصد من العقول بالمعنى وقال بعض الفضلاء
الدور والتسلسل لا يعقلان لان الدور والتسلسل يوجبان الترجيح بلا مرجح
الله يوجب الترجيح بلا مرجح مع وجوهها و عشرة هذا هو محال والله اعلم قال
ابن الخصر ولما قدم رحمه الله وجوب البقاء له تقدم واستحالة ما ينافيه اخذ
يتكلم على دليل ذلك فقال واما برهان وجوب البقاء له تقدم فقوله تركيبه لو
لم يكن قديما لكان حادثا فيما ولو كان حادثا لكان متقيرا ولو كان متقيرا ولكان حادثا
الى لا يفتقر التقيير والحادث ولو كان حادثا لافتقر الى محدث الخ ثم يفتقر
محدثه الى محدث الخ ثم يفتقر محدثه الى اخر ثم كذلك فيلزم الدور او التسلسل
لا خروج من الدور والتسلسل مستحيل يلزم من استحالة القدم استحالة ما اكر
اليهما وهو افتقاره تقدم الى محدث فيلزم من استحالة افتقاره تقدم الى محدث
واستحالة ما اكر اليه وهو كونه تقدم حادثا ويلزم من استحالة افتقاره كونه
تقدم حادثا استحالة ما اكر اليه وهو تقييره و حيث استحال تقييره استحال ما اكر
اليه وهو كونه تقدم فيما ولو وجه ضعفه الخ هو البقاء وهو العدوث ثم قال فلانه
اي الله سبحانه وتقدم لو لم يجب له البقاء امكن اي جاز ان يلحقه القدم اي البقاء
لانتفى عنه القدم الواجب بالبرهان القاطع ثم ذكر بيانا للملازمة بقوله لكون
وجوده اي الله جل جلاله وجوده حينئذ اي حين امكان ان يلحقه القدم له تقدم بعد وجوده
وجوده جائز الوجود واجبا والجائز لا يكون وجوده الا حادثا قال اي مسبوقا بعدم
وانما اقتضى الجائز لا يكون وجوده الا حادثا لانه لو لم يقدر الجائز لا يكون الا
حادثا اذ لو كان الجائز لا يكون الا حادثا لكان كل جائز حادثا ولا يصح
ان يكون كل جائز حادثا اذ لم يثبت العدوث الا لمن حصل له الوجود هو فاسد ولانه
يكون وجود الحوادث دائما الجائز الذي لم يوجد ايقاعه فليكن اي يفعل واجب
مثلا ووجود شمسوس عشرة او جبل مرتفع فليس محدثة ولو كانت جائزة
والله اعلم فانه ابن فرحة و لقد تعقبه للجائز الذي لم يوجد الله وقوعه فليس جائزا فرضيا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)